ميزانية 2022
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

البيان التمهيدي

البيان التمهيدي
للميزانية العامة للدولة

للعام المالي 2022م

وزارة المالية
Ministry of Finance

الفهرس

03	مقدمة
04	الملخص التنفيذي
07	**أولًا: أهم المستهدفات المالية والمؤشرات الاقتصادية في العام 2022م والمدى المتوسط**
08	أ/ تقديرات المؤشرات الاقتصادية للعام 2022م والمدى المتوسط
08	1. نمو الاقتصاد العالمي
10	2. تطورات الاقتصاد المحلي
13	ب/ أهم المستهدفات المالية في العام 2022م والمدى المتوسط
14	1. الإيرادات
15	2. النفقات
15	3. التمويل والدين العام
17	**ثانيًا: أهم البرامج والمبادرات على المدى المتوسط**

مقدمة

تُصدر وزارة المالية البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م كأحد عناصر سياسة الحكومة في تطوير منهجية إعداد الميزانية العامة ووضعها في إطار مالي واقتصادي شامل على المدى المتوسط، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي، والتخطيط المالي لعدة أعوام.

يهدف هذا البيان إلى اطلاع المواطنين والمهتمين والمحللين على أهم التطورات الاقتصادية المحلية والدولية والتي تؤثر على إعداد ميزانية العام القادم، وأهم المستهدفات المالية والمؤشرات الاقتصادية لعام 2022م وعلى المدى المتوسط. كما يستعرض البيان أهم المبادرات والبرامج المخطط تنفيذها خلال العام المالي القادم في إطار مستهدفات رؤية المملكة 2030. وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية تُعتمد عادةً في شهر ديسمبر من كل عام، وقد تتضمن تعديلات على ما ورد في هذا البيان في ضوء ما قد يستجد من تطورات مالية واقتصادية.

الملخص التنفيذي

وفقًا للإطار المالي على المدى المتوسط لبرنامج الاستدامة المالية تحت مظلة تحقيق رؤية المملكة 2030، يأتي مشروع الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2022م ليواصل العمل على تعزيز مفهوم الاستدامة المالية وتقوية الوضع المالي للمملكة في مواجهة التحديات المحلية والعالمية، والاستمرار في دعم برامج النمو الاقتصادي.

ويمثل تعافي الأداء والنمو الاقتصادي عنصرًا مهمًا في تحقيق المستهدفات المالية والاقتصادية لعام 2022م، حيث تظهر المؤشرات تعافيًا مستمرًا في أغلب الأنشطة الاقتصادية، مع توقع باستمرار ذلك التعافي في بعض الأنشطة بمعدلات أسرع قد تتجاوز مستويات ما قبل الجائحة. فقد ساهمت جهود الحكومة في التعامل مع الجائحة في الحد من آثارها وانحسارها بشكل كبير رغم التحديات العالمية في تحور الفيروس واستمرار انتشاره في كثير من الدول، حيث وضعت حكومة المملكة العربية السعودية الإنسان وسلامته أولوية قصوى بسّن بعض الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية التي تكفل حمايته، كما وفرت اللقاح لجميع المواطنين والمقيمين وحققت المناعة المجتمعية بنسب مرتفعة، ولم تقتصر جهود المملكة في مواجهة الجائحة على المستوى المحلي بل يظهر دورها جلياً على المستوى العالمي بدعمها ومساندتها للجهود الدولية في التصدي للجائحة.

- ساهمت مبادرات تحفيز الاقتصاد ودعم القطاع الخاص، كتلك المقدمة من البنك المركزي السعودي، من سرعة استجابة الاقتصاد. ففي النصف الأول من عام 2021م سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموًا قدره 5.4% مدعومًا بنمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص الذي سجل نموًا قدره 7.5%. كما تشير التوقعات أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 2.6% في عام 2021م مدفوعًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4.2%. كما أن استمرار التقدم في تنفيذ برامج ومشاريع تحقيق الرؤية، وتطوير القطاعات الواعدة في الاقتصاد، والتقدم في تنفيذ العديد

من المبادرات المعززة للاستثمار، وتحفيز الصناعة والصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة مع انحسار الجائحة والتقدم المتسارع في توزيع اللقاحات، وتعافي الاقتصاد العالمي والطلب العالمي، واستمرارية التنفيذ التدريجي للإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط في إطار رؤية المملكة 2030، والدور الفاعل المهم لصندوق الاستثمارات العامة والصناديق التنموية، من شأنها دعم معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي.

- وتشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.5% في عام 2022م مدفوعًا بنمو الناتج المحلي غير النفطي بافتراض عودة تعافي الأنشطة الاقتصادية، وتحسن الميزان التجاري للمملكة امتدادًا لمعدلات النمو الإيجابية في النصف الأول من عام 2021م، بالإضافة إلى نمو القطاع النفطي مدفوعًا برفع حصة الإنتاج للمملكة ابتداءً من مايو 2022م حسب اتفاقية أوبك+، وتعافي الطلب العالمي والتحسن في سلاسل الإمداد العالمية مما سينعكس إيجابيًا على الاقتصاد المحلي.

- ومن المقدر أن يؤدي الانتعاش الملحوظ والمتوقع في اقتصاد المملكة إلى تطورات إيجابية على جانب الإيرادات على المدى المتوسط. فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2022م حوالي 903 مليار ريال وصولاً إلى حوالي 992 مليار ريال في عام 2024م، ويعود ذلك لاستمرار الحكومة في تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية التي تهدف إلى تعزيز وتنمية مصادر الإيرادات غير النفطية لضمان استدامتها واستقرارها خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط.

- تستهدف الحكومة المحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات على المدى المتوسط والمعلنة في ميزانية العام الماضي، حيث يُقدر أن تبلغ النفقات حوالي 955 مليار ريال للعام المالي 2022م وأن يستمر ضبط النفقات لتصل لحوالي 951 مليار ريال في عام 2024م. وتجدر الإشارة إلى أن المحافظة على مستويات الإنفاق يعكس مدى الالتزام بالأسقف والنهج المُتبع في السياسات المالية الداعمة لرفع كفاءة الإنفاق وتطوير فعالية الإنفاق الاجتماعي بجانب إعادة ترتيب الأولويات بناءً على التطورات والمستجدات بما يتناسب مع متطلبات الفترة، بالإضافة لاستمرار الصرف على المشاريع

الكبرى وبرامج تحقيق الرؤية بما يدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030، وإتاحة المزيد من الفرص أمام الصناديق والقطاع الخاص للمشاركة في قيادة الفرص الاستثمارية وخصخصة بعض الأصول والخدمات الحكومية بالإضافة إلى مشاريع تطوير البنى التحتية.

- تستهدف حكومة المملكة استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أجرتها في ظل رؤية المملكة 2030 ومنها تطوير المالية العامة من خلال تحقيق أهداف برنامج الاستدامة المالية والذي يسعى إلى استكمال العمل على مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي والتحول إلى الاستدامة المالية من خلال عدد من المبادرات والإجراءات منها تبني قواعد مالية من شأنها أن تساهم في تعزيز الضبط المالي والسيطرة على مستويات عجز الميزانية. حيث من المقدر أن يبلغ عجز الميزانية لعام 2022م نحو 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي، ويقدر أن يستمر في الانخفاض التدريجي في المدى المتوسط مع توقعات بتحقيق فوائض في الميزانية بدءًا من العام 2023م.

- بالتنسيق بين وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يتم إعداد الخطة السنوية للاقتراض لتلبية الاحتياجات التمويلية في إطار استراتيجية متوسطة المدى للدين العام، وعليه من المتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام نحو 989 مليار ريال لعام 2022م أي ما يعادل 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مع توقعات بانخفاض نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 27.6% في العام 2024م (نتيجة توقعات تحسن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) وتوقع ثبات حجم الدين العام على المدى المتوسط نتيجة التوقعات بتحقيق فوائض في الميزانية بدءًا من عام 2023م وتوجيه الإصدارات إلى سداد أصل الدين، والحفاظ على معدلات مناسبة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات. حيث تستهدف السياسة المالية تعزيز الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي والتي من المقدر أن تصل في العام 2022م إلى معدلات أعلى من المقدر لها وتستمر بالتزايد على المدى المتوسط من خلال فوائض الميزانية المتوقع تحقيقها في عامي 2023-2024م.

ميزانية 2022
المملكة العربية السعودية
Saudi Arabia-Budget

البيان التمهيدي

01

أهم المستهدفات المالية والمؤشرات الاقتصادية

في العام 2022م والمدى المتوسط

أ/ تقديرات المؤشـرات الاقتصادية للعام 2022م والمدى المتوسط

1. نمو الاقتصاد العالمي

يشهد الاقتصاد العالمي مرحلة بداية التعافي من التداعيات الناتجة عن جائحة "كوفيد-19" والتي انعكست على أداء النصف الأول من عام 2021م، حيث حققت الدول المتقدمة والدول الناشئة والنامية تحسن في معدلات النمو الاقتصادي، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى إجراءات الحزم التحفيزية التي تم تطبيقها، بالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة لمكافحة الجائحة مع التقدم المتسارع في توزيع اللقاحات، كما توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يوليو 2021م، نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 6.0% لعام 2021م واستمرار النمو بنسبة 4.9% لعام 2022م، حيث تأخذ هذه التوقعات في الاعتبار الدعم المالي الإضافي في عدد من الاقتصادات الكبيرة والانتعاش المتوقع نتيجة التوسع في إنتاج واستخدام اللقاحات خاصة خلال النصف الثاني من عام 2021م. كما تشير التوقعات إلى نمو اقتصادات الدول المتقدمة بنسبة 5.6% لعام 2021م و4.4% لعام 2022م كنتيجة لتحسن التدابير الصحية لمعظم تلك البلدان.

معدلات النمو	2019	2020	*2021 توقعات	*2022 توقعات
الاقتصاد العالمي	**2.8%**	**-3.2%**	**6.0%**	**4.9%**
اقتصادات الدول المتقدمة	1.6%	-4.6%	5.6%	4.4%
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	3.7%	-2.1%	6.3%	5.2%
الولايات المتحدة الامريكية	2.2%	-3.5%	7.0%	4.9%
الصين	6.0%	2.3%	8.1%	5.7%
اليابان	0.0%	-4.7%	2.8%	3.0%
الهند	4.0%	-7.3%	9.5%	8.5%
منطقة اليورو	1.3%	-6.5%	4.6%	4.3%
المملكة العربية السعودية	**0.3%**	**-4.1%**	**2.4%**	**4.8%**
التضخم				
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	1.4%	0.7%	2.4%	2.1%
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	5.1%	5.1%	5.4%	4.7%

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي) يوليو 2021م
* توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يوليو 2021م

وقد شهد متوسط أسعار نفط برنت ارتفاعًا حتى شهر أغسطس من العام 2021م لتسجل حوالي 67.0 دولار للبرميل مقابل 41.2 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من العام السابق ويعود ارتفاع أسعار النفط حتى أغسطس 2021م إلى الجهود التي قدمتها الدول الأعضاء في أوبك+ بشأن سياسة الإنتاج الملائمة والمناسبة منذ تفشي وباء "كوفيد-19"، ودورها المهم في تسريع عملية إعادة التوازن إلى أسواق النفط حيث وصل متوسط سعر النفط خلال شهر أبريل من العام 2020م إلى أدنى مستوى خلال فترة الجائحة عند 18.4 دولار للبرميل، بينما وصل متوسط سعر النفط خلال شهر أغسطس من العام 2021م عند مستوى 70.8 دولار للبرميل.

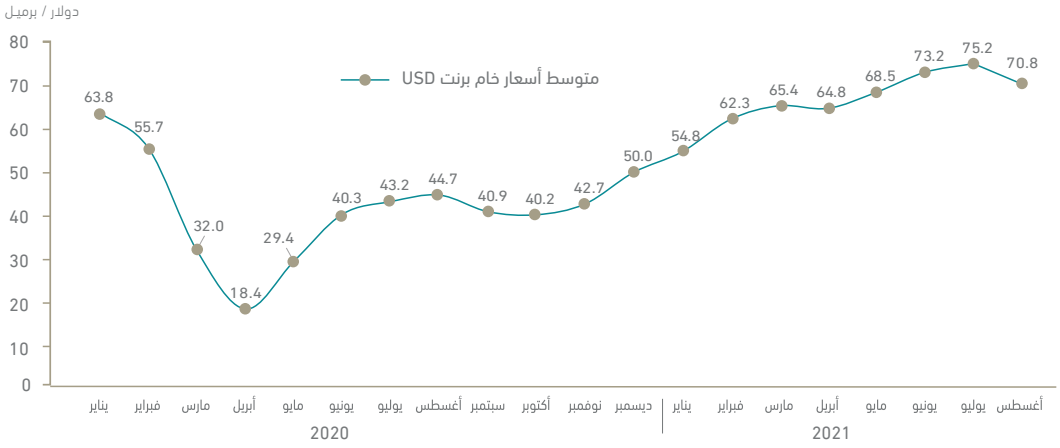

المصدر: وكالة الطاقة الأمريكية EIA

وفيما يتعلق بالإنتاج فقد بلغ متوسط إنتاج المملكة منذ بداية العام 2021م حتى نهاية شهر أغسطس حوالي 8.8 مليون برميل (يوميًا)، بتراجع مقداره 585 ألف برميل (يوميًا) ونسبته 6.3% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، ويعزى ذلك الانخفاض إلى التزام المملكة بالخفض الطوعي لدعم استقرار أسعار النفط.

وقدرت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نمو إجمالي الطلب العالمي للنفط لعام 2021م بنسبة قدرها 6.6% مقارنة بالعام السابق ليصل إلى 96.6 مليون برميل (يوميًا). كما قُدر ارتفاع الطلب بحوالي 3.4% لعام 2022م مقارنة بعام 2021م ليصل إلى 99.9 مليون برميل (يوميًا). وحسب بيانات أوبك الأولية الصادرة في تقرير أغسطس من العام 2021م أن الطلب على النفط خلال العام 2022م سيرتفع في الشرق الأوسط بمقدار 0.3 مليون برميل (يوميًا)، ويعزى ذلك إلى التعافي الاقتصادي في العديد من القطاعات ويقودها البتروكيماويات والنقل والبناء والتشييد.

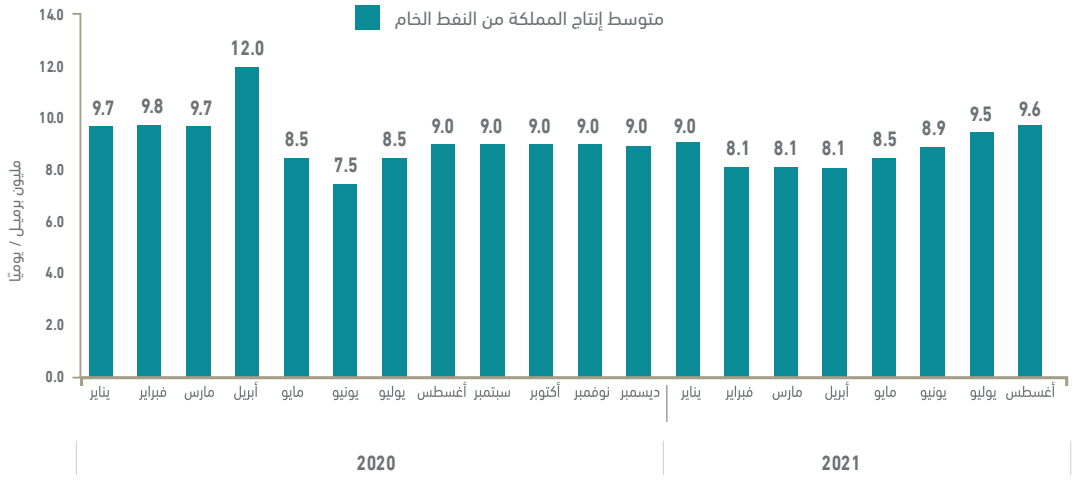

المصدر: تقرير أوبك الشهري لأسواق النفط - سبتمبر 2021م

2. تطورات الاقتصاد المحلي

ألقت تطورات أزمة جائحة "كوفيد-19" والإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للحد من انتشار الفيروس بظلالها على الأداء الاقتصادي المحلي بشكل واضح منذ منتصف شهر مارس من العام 2020م، إلا أن التدابير التي اتخذتها الحكومة في سبيل احتواء الفيروس من خلال السيطرة على أعداد الإصابات وتعزيز كفاءة النظام الصحي، وتوفير اللقاحات لجميع المواطنين والمقيمين عن طريق توفير العديد من مراكز اللقاح في مناطق المملكة، بالإضافة إلى مبادرات تحفيز الاقتصاد ودعم القطاع الخاص، حيث قام البنك المركزي السعودي بدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر عن طريق برنامج تأجيل الدفعات وبرنامج التمويل المضمون، بالإضافة إلى ضخ سيولة لدى القطاع المصرفي لتمكينه من دعم القطاع الخاص، مما ساهم في عودة اقتصاد المملكة لحالة من التعافي في النصف الأول من عام 2021م.

وبالنظر إلى توقعات كامل عام 2021م، فمن المتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 2.6% مدفوعًا بنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمعدل 4.2%، مع الأخذ بالاعتبار أداء المؤشرات الاقتصادية خلال النصف الأول من العام، كما تشير التوقعات الأولية إلى بلوغ معدل التضخم لكامل العام إلى حوالي 3.3% أخذًا بالاعتبار تلاشي أثر زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في النصف الثاني بعد أن وصل معدل التضخم للنصف الأول من العام الحالي 5.5%، كما يتوقع التأثر بالارتفاع في بعض أسعار السلع المستوردة نتيجةً للإجراءات المطبقة لمواجهة الجائحة في الدول المصنعة وتأثر سلاسل الإمداد العالمية والتي قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية.

نتيجة لذلك، من المتوقع استمرار التعافي الاقتصادي خلال عام 2021م وعلى المدى المتوسط، بالتزامن مع انحسار جائحة كورونا تدريجيًا، وتخفيف القيود المفروضة على بعض من القطاعات والأنشطة الاقتصادية مع التقدم المتسارع في توزيع اللقاحات بهدف الوصول إلى نسبة الحصانة المجتمعية المستهدفة.

وقد عملت الحكومة على دعم القطاع الخاص من خلال تمديد عدّة مبادرات لتخفيف أثر الجائحة والذي يعزز استمرار النمو الاقتصادي المستدام على المدى المتوسط، بالإضافة إلى دور صندوق الاستثمارات العامة الذي سيضخ ما يقارب 150 مليار ريال سنويًا في الاقتصاد السعودي حتى عام 2025م، مدعومًا بالمشاريع التي ستزيد وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في خلق فرص استثمارية وإطلاق قطاعات جديدة وواعدة مثل قطاع السياحة من خلال مشروع نيوم، ومشروع البحر الأحمر، ومشروع القدية، ومشروع أمالا، وكذلك قطاع العقار من خلال عدة مشاريع تنفذها شركة روشن العقارية لتطوير الأحياء السكنية بمعايير عالية. كذلك مبادرة دعم المنتجات والخدمات الوطنية من خلال برنامج "صُنع في السعودية" التي ستقدم حزمة كبيرة من المزايا والفرص للشركات بهدف توسيع نطاق عملها والترويج لمنتجاتها محليًا وعالميًا، بالإضافة إلى قطاع الخدمات اللوجستية والذي يشمل القطارات والحافلات من خلال تشغيل مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام، إضافةً إلى إطلاق عدّة برامج ومبادرات في قطاع التقنية والذكاء الاصطناعي ومن أهمها المبادرات الثلاث الرئيسية (طويق، همّة، وقمّة) تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة في اغتنام فرص الاقتصاد الرقمي بما يعزز دور القطاع غير النفطي.

كما تعمل الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" بشكل دؤوب على دعم وتمكين قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال، عبر منظومة متكاملة من البرامج والخدمات والمبادرات الكفيلة بنشر ثقافة وفكر العمل الحر وروح ريادة الأعمال والابتكار، وتنويع مصادر الدعم المالي للمنشآت، إلى جانب وضع السياسات والمعايير لتمويل المشاريع التي تصنف على أنها مشاريع صغيرة ومتوسطة، وتقديم الدعم الإداري والفني للمنشآت ومساندتها في تنمية قدراتها الإدارية والفنية والمالية، والتسويقية، والموارد البشرية.

وأطلقت "منشآت" في فبراير 2021م، بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة كأحد الصناديق والبنوك التنموية التابعة لصندوق التنمية الوطني، بهدف زيادة التمويل المقدم إلى قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز إسهامات المؤسسات المالية في تقديم حلول تمويلية مبتكرة، وتحقيق الاستقرار المالي

لهذا القطاع الحيوي المهم؛ ليكون ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية وممكّنًا لتحقيق رؤية 2030.

كما يقوم دور صندوق التنمية الوطني في رفع مستوى أداء الصناديق والبنوك التنموية الأخرى في مواكبة ما يخدم أولويات التنمية والاحتياجات الاقتصادية من خلال سد الفجوة التمويلية بالتكامل مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى برامج تحفيز الاستثمار الخاص تحت مظلة برنامج شريك والذي يعتبر جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية الوطنية للاستثمار، حيث يهدف إلى بناء إطار عمل تعاوني بين القطاع الحكومي وشركات القطاع الخاص لتحقيق أهداف استثمارية من شأنها ضخ ما يقارب 5 تريليون ريال في استثمارات جديدة بحلول عام 2030م.

وفي ضوء هذه التطورات المحلية وعودة التعافي للاقتصاد العالمي، تم مراجعة تقديرات معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2022م والمدى المتوسط، إذ من المتوقع استمرار نمو القطاع الخاص بوتيرة أعلى من السابق لقيادة النمو الاقتصادي وخلق الوظائف، حيث تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.5% في عام 2022م مدفوعًا بنمو الناتج المحلي غير النفطي بافتراض عودة تعافي الأنشطة الاقتصادية، وتحسن الميزان التجاري للمملكة امتدادًا لمعدلات النمو الإيجابية في النصف الأول من عام 2021م، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج النفطي ورفع حصة الإنتاج للمملكة ابتداءً من مايو 2022م حسب اتفاقية أوبك+، وتعافي الطلب العالمي والتحسن في سلاسل الإمداد العالمية مما سينعكس إيجابيًا على الاقتصاد المحلي.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي*	توقعات**	تقديرات**		
	2020	2021	2022	2023	2024
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-4.1%	2.6%	7.5%	3.6%	3.3%
الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)	2,625	3,102	3,162	3,383	3,583
التضخم	3.4%	3.3%	1.3%	2.0%	2.0%

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
** تقديرات أولية

ب/ أهم المستهدفات المالية
في العام 2022م والمدى المتوسط

تستهدف حكومة المملكة استكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أجرتها في ظل رؤية 2030 ومنها تطوير المالية العامة من خلال تحقيق أهداف برنامج الاستدامة المالية والذي يسعى إلى استكمال العمل على المبادرات التي بدأها برنامج تحقيق التوازن المالي بالإضافة إلى تبني السياسات المالية التي تساهم في تحقيق الاستقرار في الميزانية العامة للدولة ورفع جودة التخطيط المالي كالسيطرة على مستويات العجز في الميزانية وتحقيق الاستدامة المالية.

وفي هذا الإطار تسعى الحكومة إلى السيطرة على معدلات عجز الميزانية ليصل إلى مستويات تضمن الاستقرار والاستدامة المالية، حيث من المقدر أن يبلغ عجز الميزانية نحو 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022م، مع توقع تحقيق فوائض في الميزانية بدءًا من العام 2023م. يأتي ذلك بالتوازي مع جهود الحكومة في رفع كفاءة الإنفاق وتعزيز دور القطاع الخاص من خلال زيادة مشاركة الصناديق في الإنفاق الرأسمالي كصندوق الاستثمارات العامة والذي يعد المحرك الفاعل لتنمية وتنويع الاقتصاد السعودي.

عجز/فائض الميزانية

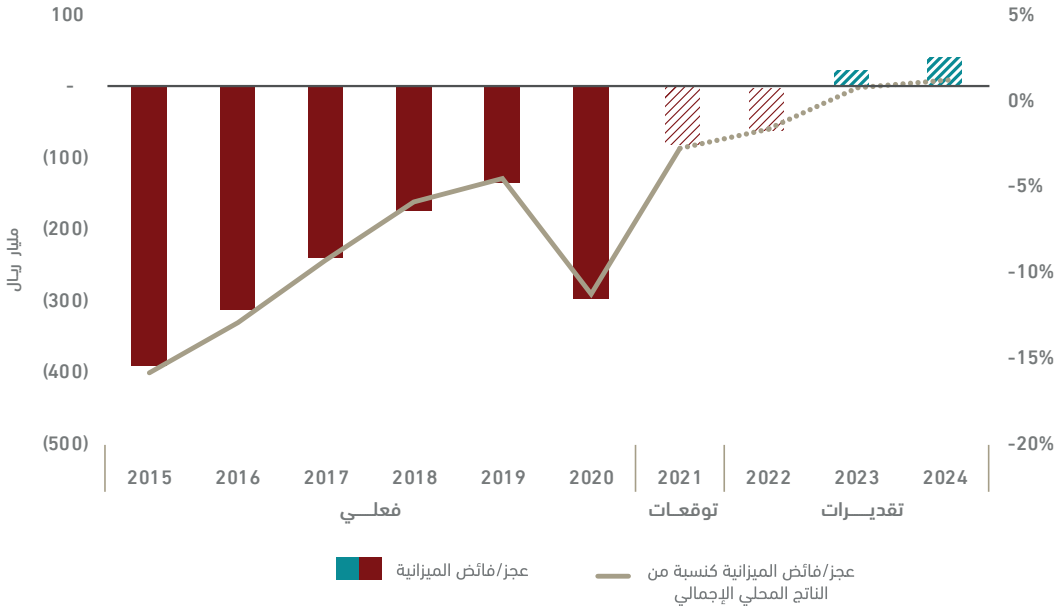

المصدر: وزارة المالية

تقديرات المالية العامة على المدى المتوسط (2020 - 2024م)

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	فعلي	ميزانية	توقعات	تقديرات		
	2020	2021	2021	2022	2023	2024
المالية العامة						
إجمالي الإيرادات	782	849	930	903	968	992
إجمالي النفقات	1,076	990	1,015	955	941	951
عجز/فائض الميزانية	-294	-141	-85	-52	27	42
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-11.2%	-4.9%	-2.7%	-1.6%	0.8%	1.2%
الدين العام	854	937	937	989	989	989
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	32.5%	32.7%	30.2%	31.3%	29.2%	27.6%

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

1. الإيرادات

تستمر الحكومة في تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية المعلن عنها خلال الأعوام الماضية والتي تهدف إلى تعزيز وتنمية مصادر الإيرادات غير النفطية لضمان استدامتها واستقرارها على المدى المتوسط والطويل، إضافة إلى دعم مواصلة تنفيذ خطط التحول الاقتصادي للمملكة وتمويل النفقات ذات البعد الاجتماعي. حيث ساهم التنوع وتنمية الإيرادات بشكل هيكلي ومستمر في نمو الإيرادات غير النفطية بشكل ملحوظ، من خلال مجموعة من المبادرات المتسمة بالكفاءة والفاعلية، والتي تعزز من انتظام تدفقها، حتى أصبحت مصدرًا مهمًا ومستدامًا.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2022م سيبلغ نحو 903 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2.9% عن المتوقع تحقيقه في عام 2021م، ويعود ذلك إلى توجه الحكومة في تقدير إيرادات الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ على جانب الإيرادات النفطية وغير النفطية تحسبًا لأي تطورات قد تطرأ نتيجة للجائحة. ومن المقدّر أن يستمر إجمالي الإيرادات في النمو ليصل إلى حوالي 992 مليار ريال في العام 2024م مدفوعًا بتوقعات التعافي الاقتصادي المحلي والعالمي على المدى المتوسط بعد انحسار آثار الجائحة وانعكاس جهود الحكومة المستمرة في تنويع الاقتصاد من خلال تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات ذات الارتباط المباشر بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

2. النفقات

في إطار سعي الحكومة إلى الاستمرار بالمحافظة على الأسقف المعتمدة للنفقات للعام المالي القادم 2022م وعلى المدى المتوسط بما يعكس النهج المُتبع في السياسات المالية الداعمة لتعزيز الضبط المالي واستمرار رفع كفاءة الإنفاق، بالإضافة إلى استمرار الصرف على المشاريع الكبرى وبرامج تحقيق الرؤية بما يدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030، فمن المقدر أن تبلغ النفقات حوالي 955 مليار ريال في العام المالي القادم 2022م بما يُمثل نحو 30.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن يصل سقف النفقات إلى حوالي 951 مليار ريال في عام 2024م.

وتعكس مستويات الإنفاق خلال العام المالي القادم 2022م وعلى المدى المتوسط مدى التزام الحكومة بالاستمرار في رفع كفاءة الإنفاق وتطوير فاعليته إلى جانب إعادة ترتيب الأولويات بناءً على التطورات والمستجدات بما يتناسب مع متطلبات الفترة، بالإضافة إلى إتاحة المزيد من الفرص أمام القطاع الخاص في قيادة الفرص الاستثمارية والاستمرار في خصخصة بعض الأصول والخدمات الحكومية وتطوير مشاريع البنى التحتية، بالإضافة إلى مساهمة صناديق التنمية الوطنية من خلال التوسع في تمويل القطاع الخاص واستثمارات صندوق الاستثمارات العامة من خلال استراتيجيته المعتمدة.

3. التمويل والدين العام

لتلبية احتياجات المملكة من التمويل، تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض، وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، تهدف إلى تنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية والوصول إلى أسواق الدين العالمية ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر، كما تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي. كما تستهدف الاستراتيجية تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض بالإضافة إلى استمرار البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة من خلال التمويل الحكومي البديل، والذي يأتي ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة.

حيث من المتوقع أن تتم عمليات تمويل بقيمة 127 مليار ريال خلال العام 2022م، ليصل إجمالي الدين العام إلى 989 مليار ريال أي ما نسبته 31.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2022م مقارنة مع حوالي 30.2% في العام 2021م، مع وجود مرونة في التعاطي مع الاحتياجات التمويلية حسب تطورات الأسواق. وحسب التقديرات للعام 2022م سيتم سداد أصل دين بمبلغ 76 مليار ريال، مع توقعات بانخفاض نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 27.6% في العام 2024م (نتيجة توقعات تحسن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي) وتوقع ثبات حجم الدين العام على المدى المتوسط نتيجة التوقعات بتحقيق فوائض في الميزانية بدءًا من عام 2023م وتوجيه الإصدارات إلى سداد أصل الدين. هذا بالإضافة إلى التركيز على إصدارات الدين ذات العوائد الثابتة بدءًا من العام 2021م لتخفيف مخاطر العائد المتغير.

كما تهدف السياسات المالية إلى تقوية المركز المالي للحكومة من خلال الحفاظ على مستويات مناسبة من الاحتياطيات الحكومية لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات، حيث تستهدف السياسة المالية تعزيز الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي لتصل إلى مستويات تقارب الـ 350 مليار ريال في العام 2022م وهي أعلى مما كان مقدر لها في تقديرات العام السابق، وتستمر بالتزايد على المدى المتوسط من خلال فوائض الميزانية المتوقع تحقيقها في عامي 2023-2024م.

02

أهم البرامج والمبادرات

على المدى المتوسط

ثانيًا: أهم البرامج والمبادرات على المدى المتوسط

لدعم توجهات رؤية المملكة 2030، واستمرارًا لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، سيتم مواصلة العمل على تنفيذ برامج تحقيق الرؤية والمبادرات التابعة لها خلال عام 2022م وعلى المدى المتوسط؛ بما يُسهم في تلبية العوائد المرجوة منها بالتوازي مع المراجعة المستمرة لها لضمان فاعليّتها في تحقيق المستهدفات الاستراتيجية. حيث يسّلط هذا الجزء الضوء على أبرز توجهات البرامج والمبادرات التي يتم من خلالها تحقيق المستهدفات الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية. كما يتضمن أبرز المبادرات الداعمة لرفع كفاءة وفاعليّة إدارة المالية العامة.

1. برامج تحقيق رؤية المملكة 2030

حققت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الخمس الماضية نتائج ملموسة من خلال الالتزام بتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومواصلة العمل على إنجازها. حيث شهدت نجاحات ملحوظة منها تبني أنماط حياة صحية، وخدمة ضيوف الرحمن من مختلف أنحاء العالم، والاهتمام بالمواقع الأثرية. كما نمت أصول صندوق الاستثمارات العامة بشكل كبير، أيضًا ارتفعت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية، وزيادة دور القطاع الخاص، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.

كما ساهمت برامج تحقيق الرؤية في تمكين تملك الأسر السعودية للمسكن من خلال تسهيل إجراءات التملك باستحقاق فوري للحصول على القرض العقاري المدعوم، ومكنت المنصّات الإلكترونية الداعمة "سكني" من حصول الأسر السعودية على التمويل بالشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص. بالإضافة إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمات الصحية وتسهيل الحصول عليها من خلال الاهتمام برقمنة القطاع الصحي، وإطلاق حزمة من التطبيقات "صحتي، موعد" وزيادة تغطية الخدمات لجميع مناطق المملكة، كذلك تم العمل على رفع

الطاقة الإنتاجية للمياه المحلاة عن طريق إنشاء وإحلال وإعمار محطات التحلية وخطوط نقل المياه بين المدن بما يحقق أثراً في زيادة الكميات المنتجة يومياً من المياه المحلاة.

ومع انتقال رؤية 2030 إلى المرحلة التالية، تقوم برامج تحقيق الرؤية بمواءمة أنشطتها من خلال خطط التنفيذ المعتمدة التي تسترشد بالأهداف المحددة مسبقًا ومؤشرات الأداء الرئيسة لتحقيق وتعميق الأثر وإشراك القطاع الخاص في رحلة التحول لإحداث نقلة نوعية في مختلف القطاعات.

ويأتي في مقدمة البرامج التي تركز الحكومة عليها على المدى المتوسط برنامج صندوق الاستثمارات العامة الذي يتطلع إلى مضاعفة أصول الصندوق تحت الإدارة إلى 4 تريليون ريال تراكميًا بنهاية عام 2025م، ليكون أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم والشريك الاستثماري المفضل، بما يرسخ مكانته في رسم ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي.

ويركز برنامج تنمية القدرات البشرية على إعداد وتأهيل القدرات البشرية من خلال تطوير أساس تعليمي متين للجميع يسهم في غرس القيم منذ سن مبكرة، وتحضير الشباب لسوق العمل المستقبلي المحلي والعالمي، وتعزيز ثقافة العمل لديهم، وتنمية مهارات المواطنين عبر توفير فرص التعلم مدى الحياة، ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، مرتكزاً على تطوير وتفعيل السياسات والممكنات لتعزيز ريادة المملكة، إضافة إلى تفعيل أكبر للشراكة مع القطاعين الخاص وغير الربحي، حيث يسعى البرنامج في هذه الجوانب إلى تحقيق مستهدفات عدة، من بينها زيادة فرص الالتحاق برياض الأطفال من 23% إلى 90%، ودخول جامعتين سعوديتين ضمن أفضل 100 جامعة في العالم بحلول عام 2030م بما يعزز مكانة المملكة عالمياً.

كما يواصل برنامج الإسكان خلال المرحلة القادمة جهوده لرفع نسبة تملك الأسر السعودية للوصول إلى نسبة تملك 70% بحلول العام 2030م مقارنة بنسبة 62% في عام 2020م، من خلال خدمة شرائح أكبر من المجتمع واستهداف الفئات الأشد حاجة، وزيادة جاذبيته للاستثمار من قبل القطاع الخاص، مما يضمن استقراره واستدامته.

ويعمل برنامج تطوير القطاع المالي على تطوير قطاع تأمين مستدام ومزدهر في المملكة، وزيادة حصة المعاملات غير النقدية من نسبة 36% في عام 2019م إلى نسبة 70% بحلول العام 2025م. كما يستهدف البرنامج تنمية القطاع المصرفي ليتجاوز إجمالي الأصول المصرفية حاجز الـ 3.5 تريليون ريال، ورفع نسبة حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المصارف إلى 11%.

ويطمح برنامج التخصيص إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% بحلول عام 2030م، كما يستهدف البرنامج خلال العام 2022م الاستمرار في طرح فرص التخصيص، ودعم مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المستوى المحلي والدولي في العديد من القطاعات يأتي أبرزها قطاع المياه ومعالجتها والقطاع الصحي والسكني والإعلامي.

وساهم برنامج التحول الوطني منذ إطلاقه في تحقيق العديد من الإنجازات المهمة والمؤثرة في تطوير الأنظمة الحكومية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، مثل تطوير الخدمات العدلية والارتقاء بالرعاية الصحية وتحسين المشهد الحضري، وتطوير البنية التحتية للمملكة كإنشاء محطات لتحلية المياه المالحة وتطوير شبكة الربط التكاملية لها، وتسهيل ممارسة الأعمال، والتوسع في التحول الرقمي والحلول التقنية، إلى جانب تنظيم سوق العمل، وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في القوى العاملة، وتنمية القطاع غير الربحي، وتطوير القطاع السياحي ومن أبرز تلك الإنجازات **سن وتحديث عدد من الأنظمة والتشريعات، وإطلاق وتفعيل عدد من الاستراتيجيات، وتأسيس عدد من المراكز والهيئات، وإطلاق عدد من البرامج المتخصصة.** كما يسعى البرنامج لاستكمال العمل على تطوير البنية التحتية اللازمة وتعزيز التنمية المجتمعية وضمان استدامة الموارد الحيوية وتحقيق التميز في الأداء الحكومي ودعم التحول الرقمي وزيادة جاذبية سوق العمل، وذلك لتهيئة البيئة الممكنة للقطاع العام والخاص وغير الربحي لتحقيق رؤية المملكة 2030.

كما ساهم برنامج تحقيق التوازن المالي منذ إنشاءه في الضبط المالي وتطوير المالية العامة من خلال انشاء عدة كيانات مثل المركز الوطني لإدارة الدين العام ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية وهيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية وحقق العديد من الإنجازات فيما يتعلق بالأنظمة الوطنية المتعلقة بالمالية العامة وساعد كذلك في السيطرة على نسب العجز من خلال تطبيق العديد

من الإصلاحات الهيكلية في عملية إعداد الميزانية والإيرادات غير النفطية. كما أن البرنامج ومبادراته مكّنت المالية العامة من الوصول إلى مرحلة من الاستدامة المالية ورفع جودة التخطيط المالي مما يستلزم تطوير توجهات البرنامج بحيث يتم البناء على ما تم تحقيقه والانطلاق إلى مرحلة الاستدامة المالية. وفي ضوء ذلك تم إعادة هيكلة برنامج تحقيق التوازن المالي ليصبح برنامج الاستدامة المالية وذلك من خلال المراجعات الدورية لأداء الموجة التخطيطية الأولى من برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، وما تطرقت له هذه المراجعات من قياس للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومدى تحقيق المستهدفات المرجوة من كل منها، ودراسة المتغيرات التي ينبغي مراعاتها في وضع أولويات وآليات التنفيذ للمرحلة القادمة. ويتطلع برنامج الاستدامة المالية (برنامج تحقيق التوازن المالي سابقًا) إلى التركيز على وضع السياسات المالية العامة الداعمة لتحقيق رؤية المملكة وفق أطر ومحددات مالية، وتبني الكفاءة والفعالية في الإنفاق الحكومي وتنمية الإيرادات غير النفطية لتعزيز الاستدامة المالية، وتوزيع النفقات بما يتوافق مع الأولويات الوطنية للإنفاق لتعزيز النمو في الناتج المحلي، والمساهمة في خلق فرص العمل للمواطنين والمواطنات.

كما يسعى برنامج الاستدامة المالية لاستكمال الجهود السابقة في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال استكمال العمل على مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي، حيث عمل البرنامج على إصلاحات هيكلية وجذرية في إدارة المالية العامة لتدعيم الكفاءة والفاعلية والشفافية وفقًا لرؤية المملكة 2030. وذلك من خلال محفظة مبادرات تستهدف تطوير إدارة المالية العامة، وتعزيز مستوى الإفصاح والشفافية بتبني أفضل الممارسات الدولية. ودعمًا لهذا التوجه يمكن سرد أبرز مبادرات البرنامج بالآتي:

إطار إدارة المخاطر على المدى المتوسط

يهدف إطار إدارة المخاطر المالية والاقتصادية إلى دعم مسيرة الإصلاحات الهيكلية على المستوى المالي والاقتصادي التي تقوم بها حكومة المملكة متمثلة في عدد من البرامج والمبادرات، حيث يقوم بمتابعة ورصد أبرز التطورات في الاقتصاد المحلي والعالمي وتحديد المخاطر الناتجة عنها، ومن ثم تقييم الآثار المترتبة من تلك المخاطر من خلال سجل المخاطر ومصفوفة المخاطر. كما يساهم الإطار في قياس أثر تلك المخاطر على مؤشرات المالية العامة والاقتصاد

الكلي باستخدام عددًا من النماذج المالية والاقتصادية بالإضافة إلى أداة مراقبة المالية العامة. كما يُتيح الإطار تحليل ورصد المخاطر المالية والاقتصادية في وقت مبكر بما يُمكّن من اقتراح السياسة المناسبة لمواجهة هذه المخاطر (بشكل كمي ونوعي)، وإدارة المخاطر بكفاءة في إطار شامل.

مركز الإحصاءات المالية والاقتصادية

يمتلك مركز الإحصاءات المالية والاقتصادية بوزارة المالية دورًا مهمًا وحيويًا في دعم وزارة المالية لتحقيق أهدافها الإستراتيجية وذلك كونه المصدر الرسمي لتوفير بيانات المالية العامة وتفعيل قيمة البيانات وإدارة تدفق البيانات في المملكة والتي تمكن وزارة المالية وأصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين من تحليل أعمق للقطاعات الاقتصادية ورفع مستوى التقديرات المالية ودعم الأبحاث. كما يهدف المركز لخلق شراكات استراتيجية من خلال العمل كحلقة وصل بين وزارة المالية والجهات الحكومية وتفعيل برنامج الوحدات الإحصائية في الأجهزة الحكومية تحت إشراف الهيئة العامة للإحصاء وتطبيق السياسات الخاصة بحوكمة البيانات الوطنية تحت إشراف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" فيما يخص مشاركة البيانات مع الجهات الخارجية. كما يقدم المركز خدمات تحليل البيانات وتسهيل الوصول إليها وأتمتة التقارير وبناء اللوحات القيادية وتقديم المرئيات لأصحاب القرار. كما يعمل المركز على تقديم تحليلات متقدمة باستخدام تقنيات علوم البيانات والذكاء الاصطناعي من خلال تأهيل الكوادر الوطنية الشابة سعياً لمواكبة أهداف رؤية المملكة 2030.

تعزيز الشفافية والإفصاح المالي

بذلت حكومة المملكة جهودًا خلال السنوات السابقة لتعزيز الشفافية والإفصاح في المالية العامة حيث تمكنت من تحسين جودة بيانات الحسابات المالية وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح فيها كأحد عناصر المعايير التي انتهجتها الحكومة لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، حيث سعت وزارة المالية إلى تطوير أنظمتها المالية، وإتاحة أكبر قدر من المعلومات حول السياسة المالية، وتحسين جودة البيانات المالية والاقتصادية المتاحة، واستحداث العديد من التقارير الخاصة بالميزانية العامة للدولة والتطوير المستمر لمحتواها سنوياً لتحاكي أفضل الممارسات الدولية، بحيث تخاطب قاعدة عريضة من المتلقين

المتخصصين وعموم المواطنين داخل المملكة وخارجها في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد فقد أكدت حكومة المملكة على أنها قطعت شوطًا كبيرًا نحو تحسين شفافية المالية العامة، بالإضافة إلى إطلاق منصة إلكترونية شاملة لخدمات وزارة المالية المقدمة لمختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص (منصة اعتماد) تمكينًا للتحول الرقمي.

كما يعمل برنامج الاستدامة المالية عن طريق المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية إلى بناء النظام الموحد للموارد الحكومية الذي سيدعم عملية اتخاذ القرارات بتفعيل دور تحليل البيانات من خلال بناء منصة ذكاء الأعمال. وقد انعكست تلك المبادرات على رفع مستويات شفافية الميزانية العامة للمملكة بعدة مؤشرات عالمية.

إطار الأصول والخصوم السيادية

تهدف المبادرة إلى بناء إطار مركز مالي موحد لإدارة الأصول والخصوم السيادية للقطاع العام لتكوين رؤية شاملة بحيث يغطي المشروع الأصول والخصوم السيادية (المالية/غير المالية). كما يستهدف الإطار أيضًا توحيد بيانات الالتزامات المالية للخروج بصورة متكاملة وشاملة مرحلية عن المركز المالي للحكومة بما يتوافق مع متطلبات إطار الأصول والخصوم السيادية، وبالتالي تحديد ومعرفة مواطن القوة للمركز المالي على مستوى القطاع العام بما يساهم في دعم واستدامة سياسات المالية العامة.

التخطيط المالي متوسط المدى

تهدف مبادرة "التخطيط المالي متوسط المدى" إلى تحقيق عدد من الأهداف، من أهمها أن تصبح المحرك الرئيس لبرنامج الاستدامة المالية، ومواءمة الإطار المالي متوسط المدى مع الأولويات الوطنية للإنفاق، كذلك رفع كفاءة الإنفاق من خلال تطوير جودة التخطيط المالي وتخصيص الميزانيات على مستوى الدولة وعلى مستوى الجهات الحكومية، بالإضافة إلى التحول التدريجي إلى نهج الميزانية متعددة السنوات على مستوى كافة الجهات والبرامج الحكومية بحلول العام 2023م.

وقد تم تطوير المبادرة بحيث يتم تنفيذها على مدى ثلاث سنوات اعتبارًا من العام 2021م بحيث تشمل جوانب استراتيجية مفصلة في الحوكمة والعمليات

للميزانية متعددة السنوات في جوانب النفقات وجوانب الإيرادات، وأيضًا مستدامة بحيث يتم الاستفادة من مخرجاتها لرفع القدرات التقنية والبشرية في الجهات الحكومية. مع الأخذ في الحسبان أهمية تحقيق مبدأ العمل التكاملي بين جميع الأطراف المعنية بالتخطيط المالي على المدى المتوسط وفي ظل وجود إشراف وحوكمة تضمن تحقيق مستهدفاتها على النحو الأمثل.

كما تسعى وزارة المالية من خلال هذه المبادرة إلى تحقيق عدد من النتائج التي تم تقسيمها على ثلاثة محاور رئيسية كما يلي:

النتائج الاستراتيجية	النتائج المالية	نتائج على مستوى الجهات الحكومية
تتضمن القدرة على الربط بين الأولويات الوطنية وإطار المالية العامة، والقدرة على رسم تزامن للدورة الزمنية للخطط الاستراتيجية والمالية بما يوضح كيفية تداخل الاستراتيجيات المعتمدة والجديدة ونفقاتها في دورة الميزانية على المدى المتوسط، وتعزيز دور مركز الحكومة في تحديد أولويات الإنفاق وتوفير آلية لمواءمة أولويات الإنفاق الحكومي، وتعزيز دور ومشاركة الجهات الداعمة في التخطيط المالي للميزانية العامة للدولة على المدى المتوسط، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص من خلال توفير آليات مستدامة لتخصيص المشاريع الحكومية.	تتضمن الانتقال السلس إلى الميزانية متعددة السنوات بحلول العام 2023م، ومواكبة الأنظمة المالية لمرحلة التحول إلى الميزانية متعددة السنوات، وتحديد فرص كفاءة الإنفاق في المشاريع والمحافظ الرأسمالية لدى الجهات الحكومية، والتقليل من حجم تحفظات الجهات الحكومية على أسقف الميزانيات المقدرة، والتقليل من عدد وحجم طلبات تعزيز السنوية في الميزانيات المعتمدة.	تتضمن رفع القدرات والمهارات المالية لمنسوبي الإدارات المالية في الجهات الحكومية، وتمكين الجهات الحكومية من رفع كفاءة التخطيط المالي من خلال توفير أسقف لميزانيتها على المدى المتوسط، ورفع قدرة الجهات الحكومية على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، ودفع المستحقات وفق آجالها.

كفاءة الإنفاق الحكومي

في ضوء ما شهده الاقتصاد المحلي منذ إطلاق رؤية المملكة 2030 من إصلاحات هيكلية داعمة لتطوير إدارة المالية العامة، فقد أولّت حكومة المملكة الأهمية الكبرى لتعزيز كفاءة الإنفاق وزيادة فاعليّته. وفي هذا الإطار عملت الحكومة على صياغة عدد من المستهدفات تمثلت في تحقيق وفورات مالية تقدر بحوالي 200 مليار ريال بحلول العام 2023م؛ حيث حققت أكثر من المستهدف بحلول العام 2021م بوفورات تقدر بأكثر من الضعف وصلت لمستوى 502 مليار ريال من عام 2018م حتى الربع الثاني من عام 2021م. يأتي ذلك بجانب العمل على رفع نسبة مشاركة المحتوى المحلي في المشتريات الحكومية، بالإضافة إلى رفع نسبة توطين وظائف قطاع إدارة الأصول والمرافق في المملكة ليبلغ إجمالي العدد التراكمي للكوادر الوطنية الذين تم توظيفهم حوالي 74.8 ألف موظف وبإجمالي مستهدف حتى نهاية عام 2021م 90.1 ألف وظيفة.

تواصل الحكومة الجهود في تعزيز كفاءة الإنفاق وتحقيق وفورات مالية من خلال تمكين الجهات الحكومية من تبني أفضل الممارسات في كفاءة الإنفاق ودعمها بالتدريب والإجراءات والتحفيزات اللازمة لتحقيق المستهدفات، حيث تستهدف تحقيق وفورات مالية إضافية تقدر بحوالي 100 مليار ريال خلال الفترة من 2021م إلى 2025م.

2. الاستراتيجية الوطنية للاستثمار

تهدف الاستراتيجية إلى زيادة الاستثمار في المملكة من أجل تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات ذات الأولوية مع إسناد دور أكبر إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي. حيث تمت الموافقة الكريمة على الاستراتيجية الوطنية للاستثمار – المرحلة الأساسية التي تطلق العنان للاستثمار في كافة القطاعات– فيما يجري العمل على المرحلة الثانية التي تشمل تفصيل خطط استثمارية قطاعية لكل قطاع على حدة.

ومن أبرز المبادرات إطلاق برنامج نقل سلاسل الإمداد، لتعزيز فرص الاستثمار عن طريق رسم الخطط الاستثمارية القطاعية لكافة القطاعات، كذلك مبادرة تعزيز فرص الاستثمار عن طريق استقطاب المقرات الإقليمية، مبادرات ركيزة التمويل بما يشمل مبادرة لإنشاء نماذج لشراكات تمويل جديدة مع القطاع الخاص،

وتطوير قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لزيادة عروض المنتجات المالية وتعزيز التشريعات التنظيمية لاستحداث المنتجات المالية المطلوبة، وأيضاً إطلاق مناطق اقتصادية خاصة بتنظيمات تنافسية جاذبة، وإقرار حزم حوافز خاصة للاستثمار، بالإضافة إلى مبادرة إطلاق برنامج متكامل لتحسين البيئة الاستثمارية والتنافسية.

3. منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية

تحت مظلة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، يتم العمل على إعداد **استراتيجية لمنظومة الدعم والإعانات الاجتماعية** تحتوي على التوجهات العامة وتحديد الأهداف الاستراتيجية وتوضح الأثر على المستفيدين وعلى المالية العامة، كذلك التوصيات الناجمة عن تحليل برامج الدعم والإعانات الاجتماعية.

كما يتم العمل على دراسة وفهم الوضع الراهن والتحديات الرئيسة من خلال التحليل الشامل والدقيق للبرامج الحالية، كما تعمل على منهجية شاملة في إجراء التحليلات وتقديم التوصيات، بهدف دعم أهداف الرؤية والاستجابة للتكاليف المسندة من خلال الدراسات حول موضوع الحماية الاجتماعية، والميزانيات وبيانات البرامج، والاستعانة بالخبراء، وعمل المقارنات المعيارية، والتصنيفات الدولية لبرامج الحماية الاجتماعية. وبناء عليه، تم تحديد بنود الإنفاق في برامج الدعم والإعانات الاجتماعية والتي تشمل الدعم النقدي وغير النقدي، والإعفاءات من الرسوم والإجراءات المساندة، والتحويلات التي تصل الأسر والأفراد.

كما يستمر العمل حاليّا على مسارين أساسيين تعمل عليهما لجنة منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية وهما **مسار السياسات** والذي يشمل جمع البيانات وتحليل النظام وخصائصه والاستبيان لبرامج الدعم والإعانات، والإصلاح لتطوير التوصيات حيال البرامج. كذلك **مسار الميزانية** والذي يشمل مراجعة الميزانية وتركيز الإنفاق على الأهداف والأولويات الاستراتيجية. ومن المستهدف في عام 2022م وضع مؤشرات أداء وإصدار تقارير بخصوص التطورات والاتجاهات في الإنفاق الاجتماعي.